

التحفظ المحاسبي في ضوء الاعتبارات الضريبية وأثره على دلالة القوائم المالية - دراسة تطبيقية

أ.د/ كمال عبد السلام على
أستاذ المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

أ.د/ يحيى حسين عبيد
أستاذ المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

حسنة عطية حامد محمد

مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

ملخص

تخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية بهدف تعظيم المكاسب الضريبية للشركة ، فالإدارة تعمل على تأجيل العبء الضريبي بإتباع سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية والدليل على ذلك أنه على الرغم من وجود نص صريح في قانون الضرائب الجديد يقضى بأنه لا تعتبر المخصصات على اختلاف أنواعها من التكاليف واجبة الخصم إلا أن الشركات مستمرة في تكوين المخصصات تطبيقاً لسياسة التحفظ المحاسبي بالرغم من علمها بعدم اعتبارها من التكاليف واجبة الخصم مما يزيد من حجم الفروق الضريبية .

يعد الإفصاح عن الموقف الضريبي للشركات من الاحتياجات الأساسية لمستخدمي التقارير المالية في الوقت الراهن ، فالإيضاحات المتممة الملحقة بالقوائم المالية وما تتضمنه من معلومات عن الموقف الضريبي تكون مفيدة جداً لمستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء الشركات حيث تمثل المعلومات الخاصة بقيمة ضريبة الدخل المسددة والضريبة المؤجلة أهم هذه المعلومات وذلك لأن الضريبة المؤجلة تمثل حالياً أحد أدوات إدارة الأرباح و التخطيط الضريبي الذي تقوم به إدارة الشركات وذلك عن طريق الاستفادة من المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية ووجود العديد من بدائل القياس ، وتمثل ممارسة التحفظ المحاسبي أحد الأسباب الرئيسية لنشأة الضرائب المؤجلة وما يترتب عليها من آثار على دلالة القوائم المالية، فمع وجود ارتباط بين الإفصاح المحاسبي عن الأرباح والتحاسب الضريبي يكون من المؤكد أن الإدارة ستكون متحفظة عند إعداد صافي الربح من أجل

Abstract

The disclosure about the tax position of the companies of the basic needs of users of financial reports for the time to evaluate the performance of companies, accounting information value of the income tax paid and the tax-deferred most important of these information, because the deferred tax currently represents a Tools earnings management

and tax planning played taking advantage of the flexibility available in accounting standards , with the existence of a link between the disclosure of accounting for profits and settling accounts tax certainly that the administration will be conservative when preparation the net profit in order to reduce the present value of payments of tax in order to maximize gains tax for the company, administration is working to postpone the tax burden to follow the policies of conservative in the preparation The financial statements

أولاً : المقدمة

بالرغم من أن الربح المحاسبي الذي تم قياسه وفقاً للإطار الفكري للمحاسبة يعد نقطة البداية لقياس الربح الضريبي بالإضافة إلى القوانين والتشريعات الضريبية المطبقة في كل دولة والتي تحكم عملية قياس الربح الضريبي وتحديد الضريبة وفرضها إلا أنه مع ذلك توجد فروق عديدة بينهما لوجود اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية ولذلك يجب تفعيل العلاقة بين المحاسبة بجانبها الفكري والتطبيقي والضريبة بجانبها التشريعي والتطبيقي حتى نستطيع الوصول إلى الدخل الحقيقي للممول.

وقد أشار البعض^٢ إلى أن أهم الاختلافات بين التشريع الضريبي والمعايير المحاسبية تتمثل في :-

- ١- أن المحاسبة تأخذ بمفهوم القيمة العادلة والاعتراف بالفروق في قائمة الدخل أو حقوق الملكية في حين أن التشريع الضريبي يأخذ بمفهوم التكلفة
- ٢- تتضمن المفاهيم المحاسبية تكوين مخصصات لمواجهة عدم التأكد في حين لا توافق القواعد الضريبية على تكوين مخصصات إلا في حالات معينة
- ٣- تختلف أسس حساب الإهلاك في المحاسبة عنه في قانون الضرائب حيث أوضحت الفقرة رقم ١/١٧ من المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) أن الإهلاك المستخدم في تحديد الربح الضريبي يختلف عن الإهلاك المستخدم في تحديد الربح المحاسبي .
- ٤- تسمح معايير المحاسبة برسمة تكلفة الاقتراض بشروط معينة في حين تعالج الضرائب تكلفة الاقتراض وفقاً لقواعد مختلفة.
- ٥- لا يجوز حساب إهلاك للشهرة وفقاً لمعايير المحاسبة وإنما يتم تقدير الاضمحلال في قيمتها ولكن القواعد الضريبية تسمح بإهلاك الشهرة بنسبة ١٠%.

ويرى الباحث ان من أهم أسباب الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي وجود العديد من الاعتبارات أو القواعد أو المبادئ الضريبية والتي يسترشد بها المشرع الضريبي وهو يصدد تقرير النظام الضريبي في الدولة والتي تستهدف تحقيق مصلحة الممول والخزانة العامة معا والتي تحكم قياس الربح الضريبي والتي تتمثل في^٣:-

فيما عدا الأشخاص الذين يعفيهم القانون من تحمل الضريبة لأسباب موضوعية وتشمل العدالة الضريبية كلا من :-

أ- العدالة الأفقية Horizontal Equity والتي تقتضى بأن يتم معاملة كل الممولين المتمثلين في الظروف الاقتصادية معاملة ضريبية متماثلة بمعنى آخر تعني معاملة المكلفين المتشابهين في الظروف معاملة متشابهة.

ب- العدالة الرأسية Vertical Equity والتي تقتضى بأن يتم معاملة كل الممولين في ظروف اقتصادية غير متماثلة معاملة ضريبية غير متماثلة ، بمعنى آخر تعني معاملة المكلفين المختلفين في الظروف معاملة مختلفة.

٤- الملائمة : ويقصد بها أن ينص على جباية الضريبة في الموعد وبالكيفية التي تكون ملائمة للممول فلا يأتي موعد تحصيل ضريبة الاطيان الزراعية مثلا قبل جني المحصول ، كذلك يجب أن ينص التشريع الضريبي على كافة التيسيرات التي من شأنها أن تخفف من وقع الضريبة على الممول مثل الدفع على أقساط أو السماح بدفع الضرائب مقدما على دفعات .

٥- الاقتصاد في النفقات : ويقصد بهذه القاعدة هو حرص مصلحة الضرائب على الأموال العامة وضغط النفقات التي تصرف على استيفاء الضرائب إلى أقل قدر ممكن للتخفيف

١- قاعدة اليقين :- ويقصد بها ان تكون الضريبة واضحة ومحددة وذلك فيما يتعلق بسعرها وتحديد وعانها وميعاد سدادها وطريقة تحصيلها مما يساهم في تحقيق العدالة الضريبية

٢- القدرة على الدفع : من أوسع المبادئ الضريبية انتشارا و أكثرها قبولا ويطالب هذا المبدأ السلطات الضريبية بقياس قدرة المواطن على الدفع وربط الضرائب عليه وفقا لهذه القدرة .

٣- العدالة الضريبية : ويقصد بها أن يتم توزيع الاعباء الضريبية بين مختلف الممولين بصورة عادلة بمعنى أنه يجب أن تفرض الضريبة على جميع الأشخاص الذي تنطبق عليهم جميع الشروط التي حددها القانون وأنه لا بد أن يساهم جميع الأشخاص في الدولة في تحمل الأعباء المالية الضريبية كل بحسب مقدرته النسبية

الدخل من أهم دوافع المديرين لإدارة الأرباح وذلك من خلال اختيار المديرين للطرق المحاسبية التي تقلل القيمة الحالية المتوقعة لمدفوعات الضرائب .

٢- يحكم قياس الربح الضريبي في المقام الأول ما يرد في التشريع الضريبي وان لم يتفق مع ما ورد في المعايير المحاسبية و فيما عدا ذلك تطبق المعايير المحاسبية على المعالجات التي لم يرد بشأنها تشريعات ضريبية ، فحين يحكم قياس الدخل المحاسبي المعايير المحاسبية، في حين يستهدف التشريع الضريبي بالدرجة الأولى تعظيم الحصيلة الضريبية فالضرائب من أهم مصادر الإيرادات السيادية في مصر فحين تستهدف إدارة المنشأة تعظيم أرباح المنشأة ولذلك تعد ضريبة الدخل من أهم دوافع المديرين لإدارة الأرباح وذلك من خلال اختيار المديرين للطرق المحاسبية التي تقلل القيمة الحالية المتوقعة لمدفوعات الضرائب ومن إحدى تلك الطرق المستخدمة لتحقيق ذلك طريقة تقييم المخزون السلعي فاختيار FIFO أو LIFO سيؤدي إلى تغييرات في التدفق النقدي للوحدات الاقتصادية فاستخدام الوارد أولا يصرف أولا عند زيادة الأسعار لزيادة

عن كاهل المكلفين بدفع الضرائب في المجتمع حيث أن هذه الزيادة في حجم النفقات التي تخصص للجهاز الضريبي وللعاملين في هذا الجهاز تؤدي الي زيادة حجم النفقات المخصصة لتحصيل الضرائب لهذا يجب تحصيل الضريبة بأقل تكاليف ممكنة.

وترتيباً على ما سبق يرى الباحث

١- إن اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد القوائم المالية يعد السبب المباشر لنشأة الفروق بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي خاصة مع وجود ارتباط بين الإفصاح المحاسبي عن الأرباح والتحاسب الضريبي مما يؤكد أن الإدارة ستكون متحفظة عند إعداد رقم صافي الربح من أجل تخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية وهو ما يعرف بالتخطيط الضريبي والذي يهدف إلى تعظيم المكاسب الضريبية للشركة مما يؤدي إلى نشأة فروق أكبر بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي ، حيث تتاح للإدارة الاختيار من بين البدائل المحاسبية المتاحة فكلما تم اختيار البديل المحاسبي الأكثر تحفظاً (تطبيق مستوى تحفظ محاسبي مرتفع) كلما تزايدت الفروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي ،ولهذا تعد ضريبة

الربح في قائمة الدخل مما يؤدي الى زيادة الضرائب واستخدام الوارد أخيرا يصرف أولا يخفض الربح مما يؤدي الى تخفيض قيمة الضريبة.

٣- تسعى الادارة جاهدة إلى توزيع نفقة الضريبة على الفترات المحاسبية، فهي تستغل اختلاف توقيت الاعتراف بالمعاملات محاسبيا عن توقيت الاعتراف بها ضريبيا في إجراء هذا التوزيع مما يؤثر على دلالة القوائم المالية للشركات المصرية، ويتزايد هذا الاثر على ظل وجود أكثر من أسلوب للتخصيص الضريبي ويقصد بالتخصيص الضريبي الأسلوب المستخدم في توزيع عبء الضريبة بين السنوات المختلفة مما يؤثر على قيمة الضرائب المؤجلة، حيث يوجد أسلوبان للتخصيص الضريبي هما:

أ- التخصيص الشامل: يقوم هذا التخصيص على فرض عام بقابلية كل الفروق الضريبية للانعكاس (للإبطال) وبالتالي القياس والإفصاح عن كل الفروق الضريبية بغض النظر عن الفترة التي يتم فيها سداد الضريبة أو استردادها.

ب- التخصيص الجزئي :- يقوم هذا التخصيص على فرض عدم قابلية كل الفروق للانعكاس (للإبطال) وبالتالي يقتصر القياس والإفصاح على الفروق

القابلة للانعكاس (للإبطال) والسداد على مدار ٣:٥ سنوات، أما الفروق الضريبية المتكررة لا يتم إبطالها في المستقبل وبالتالي لا يتم إجراء تخصيص لها.

٤- أن الاختلاف بين الربح المحاسبي والربح الضريبي يرجع أيضا إلى اختلاف هدف قياس كلا منهما فالربح المحاسبي يهدف إلى قياس الزيادة في قيمة الشركة و التي تتضمن اجمالي الزيادة في صافي الاصول و التي تم قياسها وفقا لمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أي ان الربح المحاسبي يعترف بالتدفقات المكتسبة حتى لو لم يتم استلامها في صورة نقدية أما الربح الضريبي فيهدف إلى التحقق من وجود تدفقات نقدية داخلة والقدرة على الدفع، بمعنى آخر هناك أثر للبعد الزمني على المعالجة المحاسبية والضريبة يتمثل هذا الاثر في ظهور مجموعة من الفروق الزمنية بين كل من الربح المحاسبي المعد طبقاً للمعايير المحاسبية والربح الضريبي المعد طبقاً لقانون الضرائب، ولذلك تسعى إدارة المنشأة جاهدة إلى توزيع نفقة الضريبة على الفترات المحاسبية، فهي تستغل اختلاف توقيت الاعتراف بالمعاملات محاسبيا عن توقيت الاعتراف بها ضريبيا في إجراء هذا التوزيع مما يؤثر على دلالة القوائم المالية للشركات المصرية

وتتناقص بالسالب إلى أن تنتهي
أو العكس ، ويرى البعض أن
الفروق المؤقتة يمكن أن تعكس في
شكل :-

أ- التزامات ضريبية مؤجلة

Deferred Tax Liabilities

يمكن تسمية الالتزامات الضريبية
المؤجلة بالفروق الضريبية الدائمة
السالبة وهي تمثل قيمة ضرائب الدخل
التي يستحق سدادها في الفترات
المستقبلية والمرتبطة بفروق ضريبية
مؤقتة، بمعنى آخر تعبر عن الزيادة في
الضرائب المستحقة في السنوات المقبلة
فهي حقوق ضريبية للإدارة الضريبية
قبل الشركة مؤجلة الحماية في المستقبل

ب:- أصول ضريبية مؤجلة

Deferred Tax Assets- :

هي قيمة الزيادة في الضرائب
المستحقة عن الفترة الحالية والتي
يستحق استردادها في الفترات
المستقبلية ، وبالتالي هي بمثابة حقوق
ضريبية للشركة قبل الإدارة الضريبية
أو مدفوعات مقدمة أو مبالغ واجبة
الخصم من الوعاء الضريبي في
السنوات المقبلة .

وترتيباً على ما سبق يرى الباحث

١ - أنه في ظل وجود الضريبة
المؤجلة (الأصول والالتزامات
الضريبية المؤجلة) أصبحت قيمة
الضريبة المدفوعة سنوياً لا تمثل

والفروق بين الربح المحاسبي والربح
الضريبي ليس لها طبيعة واحدة حيث
يمكن تصنيف أو تقسيم هذه الفروق إلى

الفروق الدائمة permanent

Differences:

هي الفروق بين الربح المحاسبي
والربح الضريبي والتي لا تنعكس على
فترات أخرى والتي تنشأ بسبب وجود
إعفاءات ضريبية في النظم الضريبية
ويستمر وجود هذه الفروق باستمرار
وجود هذه التشريعات الضريبية ،
وتتميز الفروق الدائمة بأنها لا تؤثر إلا
على فترة حدوثها فنشأة هذه الفروق
لا يترتب عليه أي ضرائب أو
استقطاعات مستقبلية بمعنى آخر
لا يوجد للفروق الدائمة أي آثار ضريبية
مؤجلة

الفروق المؤقتة Temporary

Differences :

وتسمى أيضاً بالفروق الوقتية ويقصد
بها الفروق الزمنية التي تنشأ عندما
تختلف الفترة التي يتم فيها الاعتراف
بالإيرادات والمصروفات من أجل
الأغراض المحاسبية عن الفترة التي
يتم فيها الاعتراف بهذه الإيرادات
والمصروفات من أجل الأغراض
الضريبية ، بمعنى آخر هذه الفروق
وقتية لها عمر يمتد لعدة سنوات وبعدها
ينتهي أثرها ، فهي قد تنشأ موجبة

لتخفيض العبء الضريبي عن طريق التلاعب في الأرباح أم لا ، فالتحفظ المحاسبي أحد الآليات التي يمكن أن تستخدمها إدارة المنشآت للتأثير على العبء الضريبي و نشأة الفروق الضريبية حيث يمثل تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة يمثل في الوقت الراهن أحد آليات تنفيذ استراتيجية التخطيط الضريبي.

ثانيا : مشكلة البحث

ومما سبق يرى الباحث أن مشكلة البحث تكمن في دراسة الدافع الضريبي لممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية ، فمن المتفق عليه أنه إذا كان دافع التعاقدات يفسر نشأة مفهوم التحفظ المحاسبي ، فإن دافع التفاضل ودافع الضرائب ودافع التنظيم يكون لهم التأثير الأكبر على مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي ، خاصة في ظل التطورات في بيئة الممارسة الضريبية في مصر حيث يوجد نص في القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بأنه لا تعتبر المخصصات على اختلاف أنواعها من التكاليف واجبة الخصم ، وبالرغم من وجود هذا النص نجد أن الشركات مستمرة في تكوين المخصصات تطبيقا لسياسة التحفظ المحاسبي بالرغم من علمها بعدم اعتبارها من التكاليف واجبة الخصم مما يزيد من حجم الفروق الضريبية

قيمة الضريبة المستحقة السداد سنويا وذلك على اعتبار أن الضريبة واجبة الاستحقاق يتم حسابها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في حين أن الضريبة واجبة الاداء يتم حسابها وفقا لقواعد المحاسبة الضريبية ، ولذلك يرى الباحث أن تجاهل تأثير الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة يجعل قيمة العبء الضريبي مضللة ، ولهذا يجب تعديل مصروف الضريبة بأخذ الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة في الاعتبار عند إجراء هذا التعديل.

٢ يجب قياس الأصول والخصوم المؤجلة والاعتراف بها وتعديل قيمتها سنويا فدراسة الزيادة والنقص في الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة يساعد في تقييم جودة الأرباح في الشركة فربما تكون هذه التغيرات مصطنعة عن طريق ممارسات إدارة الأرباح للتأثير على القيمة الحقيقية لضريبة لدخل ، ولهذا يجب الإفصاح عن الضريبة المؤجلة ضمن الإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية نظرا لما تتضمنه من معلومات يمكن استخدامها في المقارنة بين الشركات في كيفية الاختيار من بين البدائل المحاسبية المتاحة لأعداد القوائم المالية للتأثير على العبء الضريبي ومعرفة ما إذا كانت هذه الخيارات متحفظة

٢- ما هو دور ممارسة التحفظ المحاسبي في وجود الفروق المؤقتة بين الربح الضريبي والمحاسبي والضرائب المؤجلة في ظل صدور قانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وأثر ذلك على دلالة القوائم المالية للشركات المصرية ؟

٣- ما هو مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي بعد صدور هذا القانون؟ وهل ارتفع أم انخفض مستوى تطبيق التحفظ المحاسبي بعد صدور هذا القانون؟

ثالثاً: الدراسات السابقة الخاصة

بدراسة أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على نشأة الفروق الضريبية

١- دراسة (Kelle, 2005)^١

هدف الدراسة :- فحص ما اذا كانت الضرائب تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ومدى ملائمة المعلومات بهذه التقارير لأغراض التقييم خاصة أنه يوجد فجوة في الدراسات الخاصة بدراسة الضرائب كدافع للتحفظ المحاسبي مقارنة بالدوافع الاخرى، و توضيح أسباب نشأة الفروق الضريبية بين الربح المحاسبي والضريبي وكيف تكون هذه الفروق دافع للتحفظ المحاسبي .

بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي وهنا يبرز دور التحفظ المحاسبي في نشأة هذه الفروق الضريبية وكيفية استخدامها في التخطيط الضريبي وإدارة الارباح والتأثير الكبير لهذه الممارسات على دلالة القوائم المالية للشركات المصرية ولمعرفة دور التحفظ المحاسبي في نشأة الضرائب المؤجلة كان من الضروري قياس التحفظ المحاسبي لقياس العلاقة بين الدافع الضريبي ومستوى تطبيق التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات المصرية ، خاصة وأن مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي يحدد في ضوء مجموعة الاختيارات من بين البدائل المحاسبية المتاحة ولذلك يؤثر مستوى التحفظ بطريقة مباشرة على نشأة الفروق الضريبية و الضرائب المؤجلة والتي تعد من أهم ادوات التخطيط الضريبي وإدارة الارباح حالياً بالإضافة إلى ذلك تساعد في المقارنة بين القوائم المالية للشركات لما لها من تأثير على دلالة القوائم المالية .

ومن هنا يمكن بلورة الأسئلة البحثية التالية

للتعبير عن طبيعة المشكلة كما يلي:-
١- ما هي العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي و تحديد العبء الضريبي للشركات المصرية ؟

الدراسات التي تدرس العلاقة بين المدفوعات الضريبية والتحفظ المحاسبي .

فروض الدراسة :- يرتبط مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بمستوى الأعباء الضريبية .
٢- الضرائب كدافع للتحفظ المحاسبي تكون أكثر انتشارا في الشركات التي يتطابق فيها الربح المحاسبي مع الربح الضريبي.

٣- الضرائب كدافع للتحفظ المحاسبي تكون أقل انتشارا في الشركات ذات المدفوعات غير الضريبية المرتفعة.

نتائج الدراسة : ١- يستخدم التحفظ المحاسبي كاستراتيجية لتخفيض المدفوعات الضريبية .

٢- دافع الضرائب هو المسئول عن تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، فالتحفظ من الممكن أن يتزايد كلما زادت الحاجة والقدرة على تخفيض العبء الضريبي .

٣- مستوى التحفظ المحاسبي يتأثر بالتطابق بين الربح المحاسبي والضريبي فكما قلت الفروق بينهما كلما كانت العلاقة قوية بين العبء الضريبي والتحفظ غير المشروط.

فروض الدراسة:- ١- كلما كانت الفروق الضريبية ايجابية (المحاسبي أكبر من الضريبي) كلما كانت التقارير المالية للشركة أكثر تحفظا.

نتائج الدراسة: ١- تؤثر الضرائب في اعداد التقرير المالي بسبب التقارب بين الربح المحاسبي والربح الضريبي بالإضافة الى ان المدفوعات الضريبية تخفض الموارد المتاحة للشركة مما يؤكد على ان الضرائب دافع قوى لممارسة التحفظ المحاسبي.

٢- تعد الاعتبارات الضريبية (Taxes Considerations) من العوامل التي أدت إلى نشأة وتطور التحفظ المحاسبي فالعلاقة بين الضرائب والتقرير المالي يمكن أن تؤدي إلى تقرير مالي متحفظ تستطيع الإدارة من خلاله تخفيض قيمة العبء الضريبي الحالي وذلك بتعجيل الاعتراف بالأعباء والخسائر، حيث يتمثل تأثير الدافع الضريبي الضرائب في إتباع سياسات محاسبية تؤدي إلى تأجيل الإرباح الحالية إلى فترات مستقبلية وتعد هذه الممارسات ضمن إطار ممارسات إدارة الإرباح

٢- دراسة (Kim and)

Jung, 2007

هدف الدراسة :- دراسة ما إذا كان التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يكون بدافع الضرائب خاصة مع قلة

٣- دراسة (Frank, et al 2008)^٨

هدف الدراسة بدراسة العلاقة بين (التقرير المالي) غير المتحفظ و(التقرير الضريبي) غير المتحفظ، ويقصد بالتقرير المالي غير المتحفظ إعداد تقرير يعتمد على إدارة الإيراح لزيادتها، أما التقرير الضريبي غير المتحفظ فيقصد به تخفيض الدخل الخاضع للضريبة من خلال التخطيط الضريبي.

فروض الدراسة :-توجد علاقة ارتباط ايجابية بين التقرير المالي غير المتحفظ و التقرير الضريبي غير المتحفظ.

نتائج الدراسة : ١- توجد علاقة ايجابية قوية بين التقرير المالي و التقرير الضريبي ولهذا يمكن تخفيض التكاليف والجهد المبذول للتقريب بين التقرير المالي و التقرير الضريبي.

٢- عدم التطابق بين معايير المحاسبة المالية والقوانين والقواعد الضريبية يعطى الفرصة للشركات لإدارة الدخل المحاسبي وزيادته وتخفيض الربح الضريبي عن نفس الفترة المالية مما يزيد الفروق بينهم،حيث تعتمد استراتيجيات التخطيط الضريبي على تخفيض العبء الضريبي من خلال تخفيض الربح المحاسبي وبالتالي ممارسة التحفظ المحاسبي تمكن المديرين من تأجيل المدفوعات

الضريبية ، فطالما أن الشركة تحقق أرباح خاضعة للضريبة فإن الربح المحاسبي سوف يتأثر بمقدار الضريبة المحسوبة عليه.

٣-الارتباط القوي بين تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة والتخطيط الضريبي كما أكدت الدراسة على ان الاختلاف بين المعايير المحاسبية والتشريعات الضريبية هو السبب الرئيسي لنشأة الفروق بين الربحين الضريبي والمحاسبي ، كما يتضح من متغيرات هذه الدراسة والتي تم قياس العلاقة بينهما (التقرير المالي غير المتحفظ - التقرير الضريبي غير المتحفظ) وجود نوعين من التحفظ هما تحفظ محاسبي مالي وتحفظ محاسبي ضريبي

٤- دراسة (Mills and Newberry,2008)^٩

هدف الدراسة :-دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي والفروق بين الربح الضريبي والربح المحاسبي و توضيح كيفية استخدام هذه الفروق في دراسة القوائم المالية.

نتائج الدراسة: ١- مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات التي لديها فروق ايجابية كبيرة(المحاسبي أكبر من الضريبي) يكون مساوي لمستوى التحفظ المحاسبي في الشركات التي ليس لديه فروق ،و مستوى التحفظ

المحاسبي في الشركات التي لديه فروق سلبية (الضريبي أكبر من المحاسبي) يكون أكبر من مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات التي ليس لديه فروق.

٢- مستوى التحفظ المشروط وغير المشروط في الشركات ذات الفروق الايجابية يكون أكبر مقارنة بالشركات التي ليس لديها فروق ، ومستوى التحفظ المشروط وغير المشروط في الشركات ذات الفروق السلبية يكون أقل مقارنة بالشركات التي ليس لديها فروق.

٣- يحاول المديرين تخفيض الربح المعلن في التقرير المقدم للسلطات الضريبية عن الربح المعلن لحملة الأسهم مما يزيد من تكاليف إعداد التقرير المالي، وترجع هذه التكاليف إلى التناقض الموجود بين دوافع إعداد هذه التقارير المالية والضريبية.

التعليق على الدراسات السابقة

١- أوضحت الدراسات السابقة أن تقديم تقرير مالي متحفظ بهدف تخفيض قيمة العبء الضريبي الحالي هو أهم نتائج الدافع الضريبي للتمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي ، فتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة يمكن الإدارة من تحقيق هذا الهدف .

٢- يظهر الترابط بين الربح المحاسبي والضريبي من خلال توجه الشركات إلى تأجيل الإرباح لتخفيض القيمة الحالية للضرائب وبالتالي تعد الاعتبارات الضريبية دافع قوى لتطبيق التحفظ في إعداد التقارير المالية حيث تعتمد استراتيجيات التخطيط الضريبي على تخفيض العبء الضريبي من خلال تخفيض الربح المحاسبي وبالتالي ممارسة التحفظ المحاسبي تمكن المديرين من تأجيل المدفوعات الضريبية .

٣- ضرورة أخذ حجم الفروق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي في الاعتبار عند دراسة الدافع أو التفسير الضريبي للتمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي وعند دراسة العلاقة بين تطبيق التحفظ المحاسبي والأعباء الضريبية حيث يتزايد استخدام الفروق بين الربح المحاسبي والضريبي حالياً في تحليل القوائم المالية حيث تعد هذه الفروق حالياً من أدوات إدارة الإرباح

٤- الاعتبارات الضريبية من العوامل التي أدت إلى نشأة وتطور التحفظ المحاسبي حيث أوضحت الدراسات السابقة عرضها وجود قرائن معينة على أن ضرائب الدخل من الدوافع الهامة لممارسة التحفظ المحاسبي حيث توجد علاقة مباشرة بين ممارسة

رابعاً : الدراسات السابقة التي
توضح كيفية استخدام ضرائب
الدخل المؤجلة في ادارة الأرباح
والتخطيط الضريبي وأثر ذلك
على دلالة القوائم المالية

١-دراسة (Burgstahler et al, 2002)

هدف الدراسة : معرفة ما إذا كانت الشركات تستخدم الضرائب المؤجلة لزيادة الأرباح وتجنب التقرير عن تحقق خسائر.

فروض الدراسة :١- توجد علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والإفصاح عن الأصول الضريبية المؤجلة .

٢- توجد علاقة بين المغالاة في تقييم المخصصات وقيمة الضريبة المؤجلة

نتائج الدراسة: ١- يوجد ارتباط بين انخفاض الأرباح في السنة السابقة ونمو الأصول الضرائب المؤجلة في السنة الحالية، حيث تستخدم الأصول الضريبية المؤجلة في الآونة الأخيرة لإدارة الأرباح.

٢- يوجد سبب قوى لاعتقاد أن التغير في الأصول الضريبية المؤجلة يستخدم لتجنب التقرير عن تحقق خسائر في التقارير المالية.

التحفظ المحاسبي (مشرط - غير مشروط) ونشأة فروق مؤقتة بين الربح المحاسبي والضريبي وبالتالي يستخدم التحفظ المحاسبي كأسراتيجية لتخفيض المدفوعات الضريبية، فهذه العلاقة بين الضرائب والتقرير المالي يمكن أن تؤدي إلى تعمد تقديم تقرير مالي متحفظ تعمل الإدارة من خلاله على تخفيض قيمة العبء الضريبي الحالي.

٥- طرحت الدراسات سؤال هام هو هل يمكن اعتبار الربح الضريبي مقياس Benchmark بديل جيد لتقييم الربح المحاسبي على اعتبار أنه يمكن استخدام الفروق الضريبية كمؤشر على ادارة الأرباح.

٦- تتمثل أهم دوافع التخطيط الضريبي في تعظيم عوائد المساهمين وتخفيض التكاليف السياسية والمنازعات الضريبية ، ويمكن استخدام هذه الدوافع للتعرف على السلوك الإداري وجودة الأرباح، فتفتشى ظاهرة التلاعب بالأرباح والتخطيط الضريبي أدى إلى زيادة الاهتمام من قبل الباحثين والقائمين على إصدار المعايير المحاسبية بالكشف عن أدوات التلاعب والتي من أهمها الفروق الضريبية فالفروق محصلة الدوافع الإدارية للتلاعب بالأرباح مستغلين وجود العديد من البدائل المحاسبية.

٢- دراسة (Jackson, and

Holland, 2002)

هدف الدراسة: ١- تحليل العلاقة بين مخصصات الضرائب المؤجلة ودوافع الشركات لإدارة الإرباح وكيفية الإفصاح عن هذه المخصصات ودراسة كيفية إدارة الإرباح من خلال الضرائب المؤجلة.

فروض الدراسة: ١- توجد علاقة ايجابية بين إدارة الإرباح وقيمة مخصصات الضريبة المؤجلة، وتوجد علاقة ايجابية بين تغيير الربح السنوي قبل الضريبة والمغالة في تكوين مخصصات الضريبة المؤجلة.

٢- توجد علاقة ايجابية بين المعدل الكفاء للضريبة وانخفاض مخصصات الضريبة المؤجلة، وتوجد علاقة سلبية بين جودة المراجعة وقيمة مخصصات الضريبة المؤجلة.

نتائج الدراسة: ١- تعتبر شركات أنرون و وولدم مثل سيئ على قدرة ورغبة المديرين في التأثير على البنود المالية بالقوائم من خلال ممارسات إدارة الإرباح، كما أوضحت الدراسة أن تزايد تأثير الأسواق المالية على أداء الشركات من أهم الدوافع لإدارة الإرباح بالإضافة الى استخدام الضرائب المؤجلة لتجنب التقرير عن خسائر أو تناقص الإرباح.

٢- يوجد تباين كبير بين مستويات مخصصات الضريبة المؤجلة

المسموح بها والفعلية حيث تستخدم هذه المخصصات كأحد ادوات ادارة الارباح.

٣- دراسة (Hanlon, 2005)

هدف الدراسة: ١- دراسة دور الفروق الزمنية (المؤقتة) بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي في استمرار تحقق أرباح وتدفقات نقدية وهل يؤثر مستوى هذه الفروق على تقديرات المستثمرين لاستمرار الأرباح مستقبلا

نتائج الدراسة: ١- إذا كان الدخل المحاسبي اكبر من الضريبي فإن ذلك مؤشر خطر يخفض توقعات المستثمرين عن استمرار تحقق أرباح مستقبلية فالفروق تقدم معلومات عن الأرباح الحالية وبالتالي تعكس توجهات الإدارة تجاه الاستحقاقات المستقبلية.

٢- من الممكن استخدام النسبة بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي كمقياس للحفاظ المحاسبي خاصة إذا ما تم استخدام هذه الفروق بين الدخل المحاسبي والضريبي لتوليد أصول ضريبية مؤجلة وتخفيض الأعباء الضريبية.

٣- كلما زاد حجم هذه الفروق فهذا يمثل منطقة خطر يمكن استخدامها كأداة لاكتشاف التلاعب وتعد مؤشر لانخفاض جودة التقرير المالي، فقد أوضحت الدراسة أن الدخل الضريبي مقياس لتقييم الدخل المحاسبي الدفكري ولهذا من الضروري الإفصاح عن الفروق بين المحاسبي والضريبي.

٤- تسمح هذه الفروق للشركات بتدنية الأرباح من أجل الأغراض الضريبية أو تعظيمها من أجل تشجيع المستثمرين وكل هذا يتم في إطار قانوني .

٥- توجد ٣ مكونات للفروق بين الدخل المحاسبي والضريبي احدهم التحفظ المحاسبي فممارسة التحفظ تخفض الأعباء الضريبية ، فالمدبرين لديهم حافز لتخفيض العبء الضريبي خاصة مع مرونة القواعد المحاسبية.

٤- دراسة (Raedy, et al) ^{١٣}

هدف الدراسة: ١- تحديد الدور المعلوماتي الاضافي للإفصاح عن إجمالي الفروق الضريبية والتي يتم الإفصاح عنها في الايضاحات المتممة للقوائم المالية مقارنة بالدور المعلوماتي للربح المحاسبي قبل الضريبة، بمعنى آخر تقييم المحتوى المعلوماتي لأكثر هذه الايضاحات تعقيداً وهي الفروق الضريبية. فروض الدراسة : ١- هل الإفصاح عن تفاصيل الفروق الضريبية يقدم معلومات إضافية مقارنة بالإفصاح عن إجمالي الفروق الضريبية فقط ؟ ٢- ما هي المعلومات الاضافية عن مدى استمرار تحقق ارباح والتي يحصل عليه المستثمرين من معرفة حجم الفروق الضريبية.

نتائج الدراسة: ١- يهتم المستثمرين بأجمالي الفروق الضريبية فقط أكثر من اهتمامهم بتفاصيل هذه الفروق ، فالدراسة أوضحت ان المستثمرين لم يهتموا بتحليل هذه الفروق، ولم تقدم الدراسة تفسير لذلك بمعنى لماذا يفوق الاهتمام بالأجمالي بالتفاصيل، كما أوضحت الدراسة أن أسواق الاسهم تتأثر بالإفصاح عن الفروق الضريبية مثلها مثل باقى المعلومات الاضافية .

٥- دراسة (Tang and Firth) ^{١٤}

(2011)

هدف الدراسة: ١- دراسة العلاقة بين الفروق الضريبية وإدارة الارباح وإدارة الضرائب فروض الدراسة : يمكن استخدام الفروق الضريبية في معرفة مدى استمرار تحقق أرباح نتائج الدراسة: - تؤثر الفروق الضريبية في تقييم المستثمرين لأداء الشركة المستقبلية حيث تستخدم النسبة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي لقياس التحفظ المحاسبي، فكلما زاد الفرق بينهما يعتبر ذلك اشارة لوجود تلاعب مما يخفض جودة التقرير المالي ، فالشركات لديها دوافع قوية لإدارة الارباح وإدارة الضرائب حيث تبين أن ٢٧,٨ % من الفروق الضريبية بسبب دوافع ادارة الضرائب و ٧,٤ % من الفروق الضريبية بسبب دوافع ادارة الارباح .

التعليق على الدراسات السابقة

المباشر وراء نشأة الفرق بين الربح المحاسبي والربح الضريبي وهذا ما دعا بضع الدراسات الخاصة بالضرائب المؤجلة الى اعتبارها أحد استراتيجيات التخطيط الضريبي وربما التهرب الضريبي ولكن في إطار قانوني ، فالتخطيط الضريبي المشروع يعمل على المفاضلة بين البدائل سواء الواردة في المعايير المحاسبية المصرية أو في احكام التشريع الضريبي لاختيار البديل الامثل الذي يعظم من الوفورات الضريبية المحققة أو يخفض من التكلفة الضريبية.

خامسا : أهمية البحث

١- تتمثل أهمية البحث في تخفيض الفجوة الموجودة في الدراسات الخاصة بتحليل دوافع التحفظ المحاسبي وبشكل خاص قلة الدراسات الخاصة بالدافع الضريبي مقارنة بدافع التعاقدات فالعبء الضريبي من العوامل الهامة التي تؤثر في دوافع إعداد التقرير المالي بسبب التقارب بين الربح المحاسبي والربح الضريبي ، ولهذا تتمثل أهمية البحث في معرفة ما اذا كان التحفظ المحاسبي المطبق في البيئة المصرية بدافع الضرائب أم بدافع آخر من دوافع التحفظ المحاسبي .

١- تعد الضرائب المؤجلة من الادوات الحديثة لإدارة الأرباح في الوقت الراهن مما يؤكد على ان الاعتبار الضريبي لتطبيق التحفظ المحاسبي والذي له دور مباشر في نشأة الاصول والالتزامات الضريبية المؤجلة يكون له تأثير هام على دلالة القوائم المالية .

٢- يوجد ارتباط مباشر بين استخدام مخصصات الضرائب المؤجلة باعتبارها أهم وسائل التلاعب في الحسابات وإدارة الأرباح في الوقت الراهن والانهيارات التي حدثت مؤخرا في بعض الشركات الكبرى .

٣- تتمثل أهمية الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في أن المعلومات الخاصة بخصائض الدخل المؤجلة لها دور هام في تحليل القوائم المالية فهي تقدم معلومات إضافية بخلاف التي تقدمها قائمة الدخل.

٤- الإفصاح عن الفرق المؤقتة يتضمن معلومات مفيدة في التنبؤ بالعبء الضريبي المستقبلي، فالضرائب المؤجلة ينظر اليها في الوقت الحالي على أنها أداة من أدوات إدارة الإرباح ويرجع ذلك الى الاختلاف بين دوافع إعداد التقرير المالي ودوافع إعداد التقرير الضريبي والذي يعد السبب

٢- كما يستمد البحث أهميته من واقع التطورات في البيئة المصرية والتي تتمثل في إصدار قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي تتضمن في أحد نصوصه عدم اعتبار جميع المخصصات من التكاليف واجبة الخصم مما يفرض ضرورة دراسة تأثير هذا النص على مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية وأثره على دلالة القوائم المالية

سادسا: هدف البحث
دراسة اثر العوامل البيئية والقوانين الصادرة في البيئة المصرية على مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المصرية، ولتحقيق هذا الهدف تم صياغة الفروض التالية

ثامنا : مجتمع الدراسة والعينة

يشمل مجتمع الدراسة الشركات المصرية التي تستحوذ على النسبة الأكبر من نشاط البورصة المصرية ويرجع التركيز على الشركات النشطة إلى أن العوائد السوقية للأسهم هي المتغير الأساسي في نموذج (Basu,1997) وهذه العوائد تكون متحيزة إذا لم تكن الشركات نشطة التداول في السوق ، ولهذا قام الباحث بمراجعة الشركات المصرية التي لها ملف بيانات على موقع شركات خدمات المعلومات و التداول MISTNEWS وهو أول المواقع المصرية لتقديم خدمة المعلومات في السوق المصرية ، وتشمل العينة المتاحة للدراسة ٦٠ شركة تم توزيعها على ٩ قطاعات وهي (الاتصالات ، الأغذية والمشروبات ، التعدين ، الخدمات

سابعا :فروض البحث

فرض العدم H_0 : لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية قبل صدور قانون الضرائب رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ومستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية بعد صدور قانون الضرائب رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ .

المالية، الغزل و النسيج، الكيماويات، المقاولات و الإسكان، مواد البناء و التشييد، أما القطاع الأخير فهو يشمل شركات متنوعة يصعب تصنيفها تحت اى من القطاعات السابقة).

تاسعا: طبيعة البيانات ونماذج

القياس ومتغيرات القياس

لقياس متغيرات النموذج الاصلى ل (Basu,1997)، تم الحصول على البيانات اللازمة للقياس عن الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١٠، ويجب الإشارة إلى أنه عند جمع بيانات شركات العينة تمت التفرقة بين الشركات التي تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر وتلك التي تنتهي في ٣٠ يونيو أو في اى تاريخ آخر حيث يتحدد سعر الإقبال المستخدم في حساب العائد السوقي على أساس تاريخ نهاية السنة المالية، وقد حصل الباحث على أسعار الأفعال من البيانات المحفوظة على موقع شركة مصر لخدمات المعلومات MISTNEWS ومن عدة إصدارات من كتاب الإفصاح الدوري الصادر عن البورصة المصرية.

و يستخدم الباحث لقياس التحفظ المحاسبي فى القوائم المالية للشركات المصرية نموذج (Basu,1997)

المستخدم من قبل العديد من الدراسات على المستوى الدولي، والذي يعتمد على الحقيقة التي مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الاعتراف بالأرباح غير المحققة، وإن الأرباح المحققة في الفترة الحالية بسبب احتوائها على الخسائر المستقبلية - وليس الأرباح المستقبلية - يكون من المتوقع أن تكون أكثر حساسية للأنباء السيئة منها للأنباء الجيدة، أي أن التحفظ المحاسبي يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية أثناء التقرير عن الأرباح، حيث تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة ولهذا فمن المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطاً بحركة سعر السهم في الفترات التي تتصف بالأخبار السيئة أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأخبار الجيدة، وعليه فإن مقياس التحفظ هو الفرق بين حركة سعر السهم وإشارة الأرباح في فترات الأخبار السيئة، وعلاقتها في فترات الأخبار الجيدة، وهذا يعنى أن هذا مقياس التحفظ يتمثل في

Asymmetric Timeliness

Measure أي في قياس عدم التماثل في توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية في الأرباح المعلنة، حيث أنه من المتوقع أن الأرباح تكون أكثر

ارتباطا بتحركات سعر السوق للسهم في الفترات التي يسودها أخبار سيئة عن الفترات التي يسودها أخبار جيدة. ويعد عدم التماثل بين معايير التحقق من المكاسب والخسائر هو أساس افتراض السرعة النسبية للاعتراف بالأخبار السيئة في الأرباح الحالية مقارنة بسرعة الاعتراف بالأخبار الجيدة ويرتكز هذا المقياس للحفاظ المحاسبي على افتراض اساسي وهو استخدام العوائد السوقية للأسهم لتمثيل الأخبار (السيئة - الجيدة) على اعتبار أن التغيرات في عوائد الأسهم تعكس المعلومات التي تصل الأسواق المالية من مختلف المصادر ومنها الأرباح المعلنة في القوائم المالية المعدة عن الفترة الحالية؛ ولهذا تستخدم لتمثيل متغير الأخبار، ويتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال معادلة الانحدار التالية :-

$$X_{it}/P_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 R_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 R_{it} * DR_{it} + \bar{v}$$

حيث تمثل :-

X_{it} :- ربح السهم للشركة (i) في نهاية الفترة (t)

P_{it-1} :- سعر السهم للشركة (i) في بداية الفترة (t)

R_{it} :- العوائد السوقية للسهم في الشركة (i) في نهاية الفترة (t) سواء الموجبة أو السالبة.

DR_{it} :- متغير ثنائي يساوي واحد عندما تكون العوائد السوقية للسهم في الشركة (i) في السنة (t) سالبة ويساوي صفر عندما تكون العوائد السوقية للسهم في الشركة (i) في السنة (t) موجبة .

\bar{v} :- التغيرات العشوائية التي لا يفسرها النموذج .

وفيما يلي توصيف وقياس المتغيرات التابعة والمستقلة في النموذج

الأرباح X_{it}/P_{it-1} :- وهو المتغير التابع في نموذج (Basu,1997) ويتم قياس الأرباح من خلال قسمة ربح السهم في نهاية الفترة على سعر السهم في بداية الفترة (سعر الفتح) ، وهذه القسمة على سعر السهم عملية ضرورية للتخلص من تأثير اختلاف سعر السهم على ربح السهم أي للتخلص من أي تحيز في ربح السهم حتى يكون الربح ممثلاً للربح المحاسبي للسهم فقط .

الأخبار DR_{it} :- الفكرة الرئيسية لنموذج (Basu,1997) انه يمكن قياس تأثير المكاسب المتوقعة والخسائر المتوقعة عن طريق القياس الثنائي للأخبار التي تسلمها السوق خلال الفترة فإذا كان العائد السوقي سالب معنى ذلك أن الأخبار التي تسلمها السوق سيئة (خسائر متوقعة)

مجموعتين الأولى للعوائد الموجبة
والأخرى للعوائد السالبة حتى يمكن
ربط العوائد السالبة (الخسائر المتوقعة)
بممارسة التحفظ المحاسبي ، وفيما يلي
جدول (١) يلخص تعريف وكيفية
قياس المتغيرات التابعة والمستقلة

وهنا يأخذ المتغير DR قيمة ١ ، وإذا
كان العائد السوقي موجب أو صفر
معنى ذلك أن الأخبار التي تسلمها
السوق جيدة (مكاسب متوقعة) وهنا
يأخذ المتغير DR قيمة صفر، ويترتب
على دمج هذه المتغير في النموذج
تقسيم مشاهدات العائد السوقي إلى

قياسه (Measurement)	تعريفه (Definition)	variables
يحسب كالتالي: صافي الربح (الخسارة) // عدد الأسهم العادية المتداولة في نهاية الفترة	ربح السهم للشركة (i) في نهاية الفترة (t)	X_{it}
سعر الفتح لأول يوم تداول في الفترة (t)	سعر السهم للشركة (i) في بداية الفترة (t)	P_{it-1}
يحسب كالتالي: سعر الإقبال- سعر الفتح + التوزيعات النقدية للسهم خلال السنة / سعر الفتح	العوائد السوقية (الموجبة أو السالبة) للسهم للشركة (i) في نهاية الفترة (t)	R_{it}
$1 =$ إذا كان العائد السوقي سالب $0 =$ لغير ذلك	متغير ثنائي القيمة	DR_{it}

وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الأول حيث تم قياس التحفظ خلال فترتين
مختلفتين من (٢٠٠١:٢٠٠٥) قبل صدور قانون الضرائب ومن (٢٠٠٦:٢٠١٠)
بعد صدور القانون حيث يتم عرض نتائج اختبار الفترتين في الجدولين (٢) و(٣)
على التوالي.

جدول (٢) نتائج قياس التحفظ المشروط خلال الفترة (٢٠٠١:٢٠٠٥)

النموذج $X_{it}/P_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 R_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 R_{it} * DR_{it} + \bar{v}$			
(٢٠٠٥:٢٠٠١) DR=0	(٢٠٠٥:٢٠٠١) DR=1	(٢٠٠٥:٢٠٠١) للعينة ككل	Variables
Coefficient- β	Coefficient- β	Coefficient- β	
.٤٢٣	٣٦٥,	٢٨٧,	Constant
.٣٥٢	٦٣٦,	٤٥٢,	R
.٠٩٢-	.١١١-	.١٠٧-	DR
.٢١٨	٧٦١,	٧٢٤,	R.DR
٢٧,٠١	١٥,٥٦٧	١١,٩٥٧	F-value
٠,٠٠	٠,٠٠	١٣١,	(p-value)
.٤٧٧	٦٦٧,	٦٤٦,	Adj. R ²
٢٧	٣٣	٦٠	Obs

*المصدر : من إعداد الباحث

تسلمها السوق، إما معامل $(R*DR)=0.724$. فإنه يقاس معامل استجابة الأرباح للعوائد السالبة حسب درجة تغيرها وهو يفوق معامل استجابة الأرباح للعوائد الموجبة، وقيمة R^2 (القوة التفسيرية للنموذج) = 0.646. وهي تقرب من 1 مما يوضح نجاح المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وان F المحسوبة تبلغ 11,957 وهي تفوق F الجدولية (0,05، 3,06) والتي تبلغ 2,84

ويوضح الجزء الأول من الجدول رقم (٢) علاقة الأرباح بالعوائد خلال الفترة من (٢٠٠٥:٢٠٠١) قبل صدور قانون الضرائب رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ للعينة بالكامل حيث توضح النتائج إن معامل استجابة الأرباح للعوائد (معامل R = 0.452). مما يوضح وجود ارتباط ايجابي بين الأرباح والعوائد ولكنه غير معنوي، كما يلاحظ إن معامل (DR) يحمل إشارة سالبة مما يعني أنه يوجد تحفظ محاسبي ثابت في الأرباح المحاسبية بصرف النظر عن قوة الإخبار السالبة التي

عن قوة الإخبار السالبة التي تسلمها السوق، إما معامل $(R*DR)=.761$ ، $.218$ على التوالي فإنه يقيس معامل استجابة الأرباح للعوائد السالبة حسب درجة تغيرها وهو يفوق معامل استجابة الأرباح للعوائد الموجبة، وقيمة R^2 (القوة التفسيرية للنموذج) $=.667$ ، $.477$ ، وهي تقرب من 1 في العينة الفرعية الأولى مما يوضح نجاح المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع وان F المحسوبة $=15,067$ ، $27,01$ على التوالي وهي تفوق F الجدولية للعينة الأولى $(29,3\%) = 2,93$ ، و F الجدولية للعينة الثانية $(5\%) = 3,03$.

ويوضح الجزء الثاني من الجدول (2) نتائج اختبار الفرض على أساس فصل المشاهدات إلى عينتين فرعيتين الأولى للإخبار السالبة $(DR=1)$ والثانية للإخبار الجيدة $(DR=0)$ حيث توضح النتائج إن معامل استجابة الأرباح للعوائد (معامل R) $=.636$ ، $.352$ على التوالي مما يوضح وجود ارتباط ايجابي معنوي بين الأرباح والعوائد في العينة الفرعية الأولى $(DR=1)$ ولكنه غير معنوي في العينة الفرعية الثانية $(DR=0)$ ، كما يلاحظ إن معامل (DR) يحمل إشارة سالبة مما يعني أنه يوجد تحفظ محاسبي ثابت في الأرباح المحاسبية بصرف النظر

جدول (3) نتائج قياس التحفظ المشروط خلال الفترة (2006:2010)

النموذج $X_{it}/P_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 R_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 R_{it} * DR_{it} + \epsilon_{it}$			
(2006:2010) DR=0	(2006:2010) DR=1	(2006:2010) للعينة ككل	Variables
Coefficient- β	Coefficient- β	Coefficient- β	
.236	385,	.47,	Constant
.245	413,	.445	R
.155-	.145-	.143-	DR
.381	954,	877,	R.DR
1,41	50,36	96,313	F-value
.226	0,00	0,00	(p-value)
.19	874,	829,	Adj. R ²
33	27	60	Obs

يوضح الجزء الأول من الجدول رقم (٣) علاقة الإرباح بالعوائد خلال الفترة من (٢٠٠٦:٢٠١٠) بعد صدور قانون الضرائب رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ للعينة بالكامل حيث توضح النتائج إن معامل استجابة الأرباح للعوائد (معامل R) = ٤٤٥. مما يوضح وجود ارتباط ايجابي معنوي بين الأرباح والعوائد، كما يلاحظ إن معامل (DR) يحمل إشارة سالبة مما يعنى أنه يوجد تحفظ محاسبي ثابت في الإرباح المحاسبية بصرف النظر عن قوة الإخبار السالبة التي تسلمها السوق، إما معامل $(R*DR) = ٨٧٧$ فإنه يقيس معامل استجابة الإرباح للعوائد السالبة حسب درجة تغيرها وهو يفوق معامل استجابة الأرباح للعوائد الموجبة، وقيمة R^2 (القوة التفسيرية للنموذج = ٨٢٩. وهي تقترب من ١ مما يوضح نجاح المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، وان F المحسوبة = ٩٦,٣١٣ وهي تفوق F الجدولية (٥%، ٥٦، ٣) = ٢,٨٤.

ويوضح الجزء الثاني من جدول (٣) نتائج اختبار الفرض على أساس فصل المشاهدات إلى عيتين فرعيتين الأولى للإخبار السيئة (DR=1) والثانية للإخبار الجيدة (DR=0) حيث توضح النتائج إن معامل استجابة الأرباح للعوائد (معامل R) = ٤١٣. ، ٢٤٥. على التوالي مما يوضح وجود ارتباط ايجابي معنوي بين الأرباح والعوائد في العينة الفرعية الأولى (DR=1) ولكنه غير معنوي في العينة الفرعية الثانية (DR=0)، كما يلاحظ إن معامل (DR) يحمل إشارة سالبة مما يعنى أنه يوجد تحفظ محاسبي ثابت في الإرباح المحاسبية بصرف النظر عن قوة الإخبار السالبة التي تسلمها السوق، إما معامل $(R*DR) = ٩٥٤$ ، ٣٨١. على التوالي والذي يقيس معامل استجابة الإرباح للعوائد السالبة حسب درجة تغيرها وهو يفوق معامل استجابة الأرباح للعوائد الموجبة، وقيمة R^2 (القوة التفسيرية للنموذج) = ٨٧٤. ، ١٩. وهي تقترب من ١ في العينة الفرعية الأولى مما يوضح نجاح المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير

للعوائد السالبة في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ بالنسبة للعينة الأولى والثانية اكبر من معامل استجابة الإرباح للعوائد السالبة في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ ، أيضاً بمقارنة F المحسوبة والجدولية نجد أن المحسوبة تفوق الجدولية لكل العينات وهو ما يؤكد رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل.

عاشراً: نتائج البحث والتوصيات

من أهم النتائج التي توصل لها الباحث من خلال هذا البحث بشقيه النظري والتطبيقي مايلي :-

أ/ نتائج البحث

- ١- التخطيط الضريبي يعمل على محورين أساسيان هما أما تخفيض التكلفة الضريبية أو زيادة الوفر الضريبي أو الاثنين معا لتعظيم الربحية ويتم ذلك عن طريق :-
 - أ- تجنب الضريبة عن طريق استغلال الإعفاءات الضريبية في التشريعات الضريبية
 - ب- تأجيل دين الضريبة عن طريق تأجيل الالتزامات الضريبية أو استرداد الأصول الضريبية المؤجلة ، وتعتبر الممارسات المحاسبية المتحفظة أحد أهم الآليات التي تستخدم في تنفيذ

التابع ، وان F المحسوبة = ٥٠,٣٦ ، ٤١ ، أعلى التوالي وهي تفوق F الجدولية للعينة الأولى (٣,٢٣ ، ٥%) ، F = ٣,٠٣ الجدولية للعينة الأولى (٢٩,٣ ، ٥%) = ٢,٩٣ وهي اقل من المحسوبة .

وهذه النتائج في مجملها تجعل الباحث يرفض فرض العدم و يقبل الفرض البديل حيث تبين وجود فرق بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط قبل صدور القانون ومستوى التحفظ المحاسبي المشروط بعد صدور القانون حيث تبين تزايد مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المساهمة بعد صدور قانون الضرائب رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ، حيث يتضح من المقارنة بين نتائج القياس في الفترتين أن معامل انحدار الإرباح أو معامل استجابة الإرباح للعوائد السالبة في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ = ٨٧٧. بالنسبة للعينة ككل وهو اكبر من معامل استجابة الإرباح للعوائد السالبة في الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ والذي يبلغ = ٧٢٤ ، وهو نفس الوضع بالنسبة للعينتين الفرعيتين حيث نجد أن معامل انحدار الإرباح أو معامل استجابة الإرباح

تدفعها المنشآت بالفعل مما يساعد في اعداد الموازنة العامة للدولة وتوجيه أنشطة الاستثمار الى أنشطة بعينها فالممولين يحاولون استغلال الاعفاءات والحوافز الضريبية التي تمنح لبعض الانشطة الاستثمارية لتجنب دفع الضرائب.

٣- الافصاح الحالي في القوائم المالية لشركات المساهمة المصرية لا يكفي كما أنه لا يفي بمتطلبات الافصاح الواردة في المعيار المصري رقم ٢٤، حيث لا يتم الافصاح عن مجموع الضريبة الجارية و الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود التي تحمل أو تضاف إلى حقوق الملكية، كما يجب الافصاح عن العلاقة بين عبء (دخل) الضريبة والربح المحاسبي سواء بعمل تسوية رقمية تربط بين عبء (دخل) الضريبة و حاصل ضرب الربح المحاسبي في سعر (أسعار) الضريبة المطبق، مع إيضاح الأساس أو الوعاء الذي يحسب عليه سعر (أسعار) الضريبة المطبق أو تسوية رقمية تربط بين متوسط سعر الضريبة الفعلي وسعر الضريبة المطبق مع إيضاح الأساس أو الوعاء الذي يحسب عليه سعر الضريبة المطبق.

٤- توصل الباحث من الاختبارات الاحصائية إلى وجود اختلاف ذو دلالة احصائية بين علاقة الإرباح بالعوائد خلال الفترة من (٢٠٠٦:٢٠١٠) بعد

استراتيجيات التخطيط الضريبي فالتحفظ المحاسبي يلعب دور حيوى فى نشأة الفروق الضريبية المؤقتة.

٢- الفروق الضريبية الدائمة والمؤقتة لها تأثير كبير على حقيقة الموقف الضريبي للمنشأة بالإضافة الى تأثيرها على دلالة القوائم المالية من حيث :-

أ- تأثيرها على قابلية القوائم للمقارنة سواء عبر فترات زمنية مختلفة للمنشأة الواحدة أو المقارنة مع المنشآت المماثلة.

ب- تأثيرها على امكانية القياس السليم لنتائج الاعمال والذي يتطلب ضرورة الاعتراف بالاثار الضريبية للفروق المؤقتة على تحديد مصروف ضريبة الدخل ولهذا يجب أن يتم تعديل الضريبة واجبة السداد بالضريبة المؤجلة وهو ما يتفق مع تطبيق التحفظ المحاسبي من حيث الاعتراف بالمصروفات المحتملة (الضريبة المؤجلة) مستقبلا.

ج- تأثيرها على دلالة المؤشرات المالية المتعلقة بالهيكل التمويلي أو الربحية أو التدفقات النقدية المستقبلية أو القدرة على السداد أو السيولة .

د- تأثيرها على ترشيد السياسات الحكومية والتشريعات الضريبية فالمعلومات الخاصة بالآثار الضريبية المترتبة على الفروق الضريبية يؤدي الى التعرف على مقدار الضرائب التي

صدر قانون الضرائب رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وعلاقة الإرباح بالعوائد خلال الفترة من (٢٠٠١:٢٠٠٥) قبل صدور قانون الضرائب ، حيث أوضحت النتائج وجود ارتباط ايجابي معنوي بين الأرباح والعوائد وأن معامل العوائد السوقية يحمل إشارة سالبة مما يعنى أنه يوجد تحفظ محاسبي ثابت في الإرباح المحاسبية بصرف النظر عن قوة الأخبار السالبة التي يتسلمها السوق وأن معامل استجابة الإرباح للعوائد السالبة يفوق معامل استجابة الأرباح للعوائد الموجبة حيث بلغ معامل استجابة الإرباح للعوائد السالبة في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ = ٨٧٧. بالنسبة للعينه ككل وهو اكبر من معامل استجابة الإرباح للعوائد السالبة في الفترة من ٢٠٠١ : ٢٠٠٥ الذي يبلغ ٧٢٤. ، وهذه النتائج في مجملها تجعل الباحث يقبل الفرض البديل وهو تزايد مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المساهمة بعد صدور قانون الضرائب .

ب/التوصيات

١ - يجب احداث توازن بين أهداف التشريع الضريبي والتي تتمثل في تعظيم الحصيلة الضريبية وأهداف ادارة المنشأة بما يضمن نشر العدالة

الضريبية التي تقوم على الحق و العقلانية و القانون و الانصاف و تطبيق العدالة الاجتماعية التي تهدف الى ازالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع وإعادة توزيع الدخل القومي وتكافؤ الفرص والحد من قدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح المحاسبية .

٢- يجب ان يتضمن كل معيار محاسبي يتم اصداره الارشادات التي تساعد في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي المرغوب فيه في القوائم المالية ككل أو لأحد عناصرها مما يساعد في عملية اجراء مقارنة بين المحتوى الاعلامي للقوائم المالية للشركات المختلفة بالإضافة الى تسهيل عملية قياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وتحديد نوعه والدافع وراء تطبيقه .

٣- على المشرع الضريبي المصري الاهتمام بدراسة مفهوم التحفظ المحاسبي وتأثير مستوى تطبيقه على تحديد الربح المحاسبي للشركات وان يتم الاستفادة من هذه العلاقة في إصدار الحوافز الضريبية ، كما يجب على المشرع الضريبي دراسة دور الممارسات المحاسبية المتحفظة في نشأة الفروق الضريبية المؤقتة باعتباره أحد آليات التخطيط الضريبي وبالتالي

يعيد النظر في النصوص التشريعية وبخاصة عدم الاعتراف بكافة المخصصات وأنها لا تعتبر من التكاليف واجبة الخصم .

٤- نتائج البحث تلقى الضوء على ضرورة الاهتمام بالسياسات المحاسبية والضريبية وتقنين التشريعات الضريبية للحد من هذا السلوك الضريبي الانتهازي.

هوامش البحث

- ١- د. الشواربي، محمد عبد المنعم، " دور الفروق الزمنية للضريبة المؤجلة في إدارة الأرباح "، المؤتمر الضريبي التاسع عشر (النظام الضريبي المصري وحتمية التغيير)، القاهرة، ٢٠١٣ .
- ٢- د. حماد ، طارق عبد العال ، أثر الاختلاف بين المفاهيم المحاسبية والقواعد الضريبية على تحديد وعاء الضريبة ومتطلبات الإفصاح ، المؤتمر الضريبي الخامس عشر، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧ .
- ٣- د. دراز، حامد عبد المجيد، د. عثمان ، سعيد عبد العزيز، (٢٠٠٢)، " مبادئ المالية العامة- القسم الثاني"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ص. ١٢١: ١٤٦ .
- ٤- د. عبد الخالق، أسامة ، علي، (٢٠٠٦)، "أثر نصوص التشريع الضريبي على التركيبة الهيكلية

للضرائب المؤجلة وانعكاس ذلك على حجم الأعباء الدفترية وكفاءة الإفصاح المحاسبي"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة بنها، السنة السادسة والعشرون، العدد الثاني .

- ٥- دونالد كسسو، جيرى ويجانت ، " المحاسبة المتوسطة" ، تعريب : د احمد حامد حجاج ، الجزء الثاني . الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر ، ١٩٩٩، ص ٩٨٧: ٩٩٠

6-Kelle .s,2005,"Taxes ,Conservatism in Financial Reporting and The Value Relevance of Accounting Data",<http://ssrn.com>

7- Kim, B. and K. Jung,2007," The Influence of Tax Costs on Accounting Conservatism",<http://ssrn.com>

8-Frank ,M.,L. Lynch and S.Regó, 2008," Tax Reporting Aggressiveness and Its Relation to Aggressive Financial Reporting ",[http://ssrn.com/.](http://ssrn.com/)

14-Tang ,T. and M. Firth,
2011," Can book-tax
differences capture earnings
management and tax
Management? Empirical
evidence from China", The
International Journal of
Accounting, Vol.46, pp.175
:204

15- Basu, S. , 1997," The
conservatism principle and
the asymmetric timeliness of
earnings" , Journal of
Accounting and
Economics, Vol. 24.

9-Mills, F. and K.
Newberry,2008,"
Conservatism and Book-Tax
Differences",<http://ssrn.com>,

10-Burgstahler ,D.,W Elliott
and M. Hanlon,2002," How
Firms Avoid Losses:
Evidence of Use of the Net
Deferred Tax Asset Account
",<http://ssrn.com>

11- Jackson, P. and K.
Holland , 2002,"Earnings
Management and Deferred
Tax" , <http://ssrn.com>,

12- Hanlon, M.,2005," The
Persistence and Pricing of
Earnings, Accruals, and Cash
Flows When Firms Have
Large Book-Tax
Differences" , the Accounting
Review, Vol. 80, No. 1,PP
137:166

13-Raedy,J.,J. Seidman and
D. Shackelford,2011," Is there
Information Content in the
Tax Footnote?
",<http://www.ssrn> February.

